ثم اي سر في التعريض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة
وهذا القيد يخرجهما جميعا **قال** الشارح فيه ان صاحب المفتاح عرف
المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم فيه
لضرب من التاويل افادة للخلاف لا بوسطة وضع فقال انما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده مثل قول
الدهري انبت الربيع البقل وعكسه مثل قولنا كسا الخليفة الكعبة
اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت
لضرب من التاويل ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف
بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من
التاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل
ويرتضيه لا ما يحصل عنده ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة
خلاف ما في نفس الامر فاشار هاهنا الى ان التاويل لا يختص باخراج الاقوال
الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل
طرده بتعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما
عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان
تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض
الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف على قيد يفيد كل منهما
فائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى لكون حصولها من احدهما قصدا
ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان
يستند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب من التاويل لكن اسناده
الى الاول لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود
ليست من داب المحصلين **فان قلت** ما ذكرت من تقرير كلام
المصنف

المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد
عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله
الافعال كلها واضل الله الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب
لا انه اسناد الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس
الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر
وصار قوله بتاول بتعريفه ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول
ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا **قلت** المراد بالاسناد
الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد
الى غير ما هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر وحينئذ يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون
الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع ونحو قول المعتزلي لكونه الى غير
ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعا بقوله بتاول وبقي التعريف سالما يخرج
عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله
البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد
لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل
بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهاره انه غير معتقد لظاهره
بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز
ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة
او الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين حقيقته ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان
الفساد انما كان ناشيا من ارادة الخاص عدم ارادته الا في خصوصه
فلا فساد في ارادة العام لعمومه قلنا بل فان هذا ابهام يستضعفه افهام